الأمم المتحدة
S/2017/1087
مجلس الأمن
Distr.: General
21 December 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير المعد عن أنشطة الفريق العامل للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فودي **سيك**

281217 271217 17-23119 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

أولا – مقدمة

١ – أنشئ الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عملا بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن الذي اعتُمد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/3).

٢ – وعُيّن السفير والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، فودي سيك، رئيساً للفريق العامل للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٣ – ويبرز هذا التقرير هيكل ومضمون اجتماعات الفريق العامل المعقودة خلال هذه الفترة، والتي نظر فيه الفريق، وفقا لولايته، في عدد من مسائل حفظ السلام المتصلة باختصاص مجلس الأمن.

ثانيا – اجتماعات الفريق العامل المعقودة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

٤ – في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، واصل الفريق العامل تعزيز التعاون الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والأمانة العامة، في إطار سعيه على وجه الخصوص إلى تحسين التنسيق ضمن بنية حفظ السلام وإلى التصدي للمسائل المواضيعية الهامة المتصلة بحفظ السلام. وعقد الفريق العامل اجتماعا تنظيميا واحدا وخمس اجتماعات مواضيعية مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

٥ – وفي عام ٢٠١٧، ناقش الفريق العامل المواضيع التالية:

(أ) بناء أوجه التآزر من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا: كيف تستطيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تعزيز شراكتهما الاستراتيجية؟

(ب) حفظ السلام والاستخبارات: جمع المعلومات وتحليلها؛ وآخر المعلومات والتعليقات الواردة من الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن وضع إطار للسياسة العامة

(ج) تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: التحديات والفرص

(د) الاجتماع الاستثنائي مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام

(هـ) تعزيز التعاون الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة

ألف – بناء أوجه التآزر من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا: كيف تستطيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تعزيز شراكتهما الاستراتيجية؟

٦ – في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقد الفريق العامل اجتماعا مشتركا مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، في موضوع ”بناء أوجه التآزر من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا: كيف تستطيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تعزيز شراكتهما الاستراتيجية؟“.

٧ – وفي الاجتماع قدَّم إحاطاتٍ كلٌّ من السيد تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية، والسيد القاسم واين، الأمين العام المساعد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والسفير تشو تاي – يول، رئيس لجنة بناء السلام، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السفير تيتي أنطونيو.

٨ – ودعا الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية في كلمته إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، مشيرا إلى أن المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية أثبتت قدرتها على التصدي للتحديات القائمة في هذا المجال. وفي هذا الصدد، قال إنه يود الإشادة بجملة أمور منها العمل الممتاز لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو ما ساهم في حل الأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا.

٩ – وبالإضافة إلى ذلك، الأمين العام المساعد إلى الحديث عن مسألة دعم الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية فقال إن المشاورات السنوية المشتركة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ينبغي أن تتيح تعزيز الشراكة وتحسين التعاون بين المجلسين عن طريق تبادل الآراء بشأن القضايا التي تهم كلا الهيئتين في مجالات صون السلام والأمن الدوليين في أفريقيا.

١٠ – وأكّد الأمين العام المساعد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن التعاون الوثيق بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من شأنه أن يزيد فرص نجاحهما في مجال حفظ السلام الذي يتسم بالتعقيد.

١١ – وحثَّ الاتحادَ الأفريقي على مواصلة العمل الذي بدأه، بما يشمل عمله في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في كيغالي في عام ٢٠١٦، وذلك للمضي قدما نحو تحقيق هدفه المتمثل في تمويل ٢٥ في المائة من عملياته المتصلة بالسلام والأمن بحلول عام ٢٠٢٠، وتحمل مسؤولية ضمان السلم والأمن في أفريقيا.

١٢ – وشدد رئيس لجنة بناء السلام على أهمية مراعاة الأسباب الجذرية للنزاع في الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، وأعرب عن رغبته في العمل، تمشيا مع الولاية المسندة إليه، مع جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة – وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

١٣ - ورحَّب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وأبرز الطابع الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشدد على تكامل المنظمتين وضرورة أن يتقاسما أعباء حفظ السلام.

١٤ - وخلال المناقشة أكدت وفود مختلفة أمورا منها:

(أ) أهمية المسؤولية والقيادة الوطنيتين في الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه؛

(ب) أهمية زيادة فعالية الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ج) ضرورة تحسين أدوات الوساطة والمنع على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، وتعزيز أوجه التآزر بين الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان في بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا، التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية؛

(د) أهمية احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في تعزيز هذا التعاون؛

(هـ) ضرورة تقوية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تتجلى في أمور منها الحوار المستمر وزيادة التفاعل بين لجنة بناء السلام وهيئات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

باء - حفظ السلام والاستخبارات: جمع المعلومات وتحليلها؛ آخر المعلومات والتعليقات الواردة من الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن وضع إطار للسياسة العامة

١٥ - اجتمع الفريق العامل في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧ لمناقشة الموضوع أعلاه. وقامت السيدة ريناتا دوان، التي كانت آنذاك رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، بعرض مشروع لإطار السياسة العامة للإدارة؛ وكانت الأفكار الأولية موضوع إحاطة عقدت في اجتماع مماثل نظّمه الفريق العامل في العام السابق.

١٦ - وركزت السيدة دوان بصفة خاصة في بيانها على أربعة جوانب من المسألة اعتبرتها الوفود التي شاركت في الاجتماع السابق بشأن هذا الموضوع في غاية الأهمية؛ وهي:

- التعريف
- السرية
- التنسيق
- التدريب

١٧ - وفيما يتعلق بتعريف المصطلح، أشارت السيدة دوان إلى أن الدول الأعضاء شددت، في الاجتماع المعقود في عام ٢٠١٦، على ضرورة التمييز بوضوح بين جمع المعلومات في عمليات حفظ السلام وجمع المعلومات بشكل سري.

١٨ - وقالت إنه من المفترض تطبيق الإطار السياساتي على جمع المعلومات اللازمة لضمان أمن وسلامة حفظة السلام، وكذلك حماية المدنيين.

١٩ - وفيما يتعلق بالسرية أشارت السيدة دوان إلى أن المعلومات التي تجمع في إطار عمليات حفظ السلام تظل من ممتلكات الأمم المتحدة، وأنه يجب على الأمم المتحدة التوقيع على اتفاقات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والدولة المضيفة للبعثة ذات الصلة بشأن المعلومات التي يتم جمعها.

٢٠ - وقالت أيضا رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات إن الأمم المتحدة تعتزم وضع مبادئ توجيهية ومبادئ أساسية بشأن تبادل المعلومات في إطار عمليات حفظ السلام، وشددت على ضرورة إجراء تقييم دقيق لجميع المخاطر المرتبطة بالكشف عن هذه المعلومات.

٢١ - وأوضحت أن رئيس بعثة حفظ السلام هو الوحيد المخول بتحديد متى يكون من الضروري تقاسم المعلومات التي جُمعت مع أعضاء البعثة، وأن أي قرار من هذا القبيل ينبغي توثيقه واتخاذه وفقا للمبادئ التوجيهية المقررة المعمول بها في الأمم المتحدة.

٢٢ - وفيما يتعلق بالتنسيق، أشارت السيدة دوان إلى الدور الرئيسي لمركز العمليات المشتركة وخلية التحليل المشترك لبعثات عملية حفظ السلام، فشددت على أن نموذج التنسيق سيكون من المرونة بحيث يمكن تكييفه مع احتياجات كل بعثة وواقع الحال في الميدان. وأخيرا، أعلنت السيدة دوان قرار الأمانة العامة بتوسيع نطاق التدريب على إدارة المعلومات ليتجاوز مستوى الإدارة العليا.

٢٣ - وخلال المناقشة، شدد عدة أعضاء في الفريق العامل على أهمية حفظ السلام والاستخبارات/جمع المعلومات وتحليلها، ولا سيما في البيئات غير المتناظرة حيث يشكل ضمان سلامة وأمن القوات تحديا حقيقيا.

٢٤ - وأشار بعض الأعضاء أيضا إلى أن قيام بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بحيازة المعلومات والتحقق منها وتجهيزها وتحليلها ونشرها يجب أن يتم بامتثال صارم لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

٢٥ - وأعرب أعضاء آخرون عن خيبة أملهم إزاء عدم رؤية تعريف المصطلح وطرائق العمل التي اعتمدتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بعد عدة شهور من المناقشات العسيرة الواردة في مشروع وثيقة الأمانة العامة؛ وشددوا أيضا على أنه ينبغي للأمانة العامة الاسترشاد بقرارات الدول الأعضاء.

٢٦ - وردّت الأمانة العامة بأنهم يريدون كفالة وضع تعريف ”عملي وأكثر بساطة“ في سياستهم العامة.

جيم - تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: التحديات والفرص

٢٧ - بغية الإعداد لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، عقد الفريق العامل اجتماعا في هذا الشأن يوم الخميس ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢٨ - وحضر الاجتماع الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، السفير عيسى كونفورو، لعرض آراء بلده في هذه المسألة فقال إن المشكلة مع البعثة المتكاملة ليس قوة ولايتها، على النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، بقدر ما هي نقص الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ هذه الولاية على نحو فعال.

٢٩ - وأعرب عن أسفه للصعوبات التي تحول دون بلوغ البعثة المتكاملة كامل قدرتها التشغيلية، غير أنه أعرب عن الأمل في أن يؤدي سداد التعهدات المالية التي قدمت خلال مؤتمر تشكيل القوات الرفيع المستوى المعقود في أيار/مايو ٢٠١٧ في مقر الأمم المتحدة إلى تقليص الثغرة التي تم تحديدها.

٣٠ - وشدد السفير كونفورو أيضا على ضرورة التعاون بين البعثة المتكاملة والقوات المالية، بالرغم من التحديات التي تطرحها، وحث قوات الأمم المتحدة على التخلي عن موقفها الثابت حتى لا تتيح للجماعات المتطرفة حرية التنقل بشكل واسع والظروف المؤدية إلى تنظيم صفوفها.

٣١ - وأكد السفير كونفورو على أن تدرج البعثة في ولايتها المجددة الأولويات التالية:

(أ) الإصلاح الفعال لقطاع الأمن ونظام الإيواء؛

(ب) تعزيز التعاون بين البعثة المتكاملة والقوات المالية؛

(ج) اعتماد موقف أكثر استباقية تجاه الجماعات الإرهابية؛

(د) تولي المسؤولية الوطنية عن إحلال السلام وتقاسم ثماره مع شعب مالي الذين يضطلع بدور رئيسي في عملية السلام والمصالحة؛

(هـ) اعترافا بالبعد الإقليمي لانعدام الأمن في منطقة الساحل، القيام بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي سيسهم عملها في تحسين البيئة التي تعمل فيها البعثة المتكاملة.

٣٢ - وتكلم المتحدث الثاني، رئيس فريق البعثة المتكاملة التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد صامويل غايجي، فقال إن تعزيز مهام المساعي الحميدة، ودعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي انبثق عن عملية الجزائر، يجب أن يكون من بين الأولويات العليا للولاية الجديدة. وفي هذا الصدد، شدد على أهمية المصالحة بين تحالف الجماعات المسلحة التابع لتنسيقية الحركات الأزوادية، والائتلاف الشعبي من أجل أزواد، بهدف تسيير دوريات مشتركة لا غنى عنها إذا كان الهدف تحسين الحالة الأمنية في شمال مالي.

٣٣ - ولا تزال إعادة إرساء وجود الدولة وسلطتها، بما يشمل منطقة كيدال، تمثل أولوية حسبما أفاد ممثل إدارة عمليات حفظ السلام.

٣٤ - وأخيرا، شدد السيد غايجي على أهمية التنسيق بين مختلف القوات في الميدان، في ضوء النشر المتوقع للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٣٥ - وقدّم أيضا مدير مكتب نيويورك للمنظمة غير الحكومية ”الفريق الدولي المعني بالأزمات“، ريتشارد أتوود، إحاطة إلى الفريق العامل أثناء الاجتماع، وحدد الأولويات الخمس التالية لكي تراعى في سياق تجديد ولاية البعثة المتكاملة:

(أ) عزيز مهام المساعي الحميدة؛

(ب) مشاركة البعثة المتكاملة بدرجة أكبر في عملية المصالحة الوطنية؛

(ج) تحسين تنقُّل البعثة وتعزيز دور حفظة السلام في حماية المدنيين؛

(د) توضيح دور القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وصلاتها بالبعثة المتكاملة؛

(هـ) فرض جزاءات على الأطراف التي تعرقل تنفيذ الاتفاق السياسي.

٣٦ - وخلال المناقشة، اتفقت الوفود عموما على أن الولاية الحالية للبعثة المتكاملة مُرضية بشكل عام، ولكن يمكن تحسين بعض جوانبها، وهي تشمل ما يلي:

(أ) المساعي الحميدة ودعم عملية السلام؛

(ب) إصلاح قطاع الأمن وبسط سلطة الدولة وسيطرتها؛

(ج) تعزيز موارد البعثة المتكاملة وقدرتها التشغيلية؛

(د) التخطيط المتكامل للبعثة المتكاملة؛

(هـ) الجهود الرامية إلى التصدي لانعدام الأمن في وسط البلد وشماله؛

(و) تعزيز التنسيق بين مختلف القوات في الميدان؛

(ز) المسؤولية الوطنية، والتنمية، وثمار السلام.

دال - الاجتماع الاستثنائي مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام

٣٧ - بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية، عقد الفريق العامل اجتماعا استثنائيا في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بهدف إقامة حوار ثلاثي بشأن إصلاح حفظ السلام بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

٣٨ - وأدلى السفير فودي سيك ببيان أبرز فيه أهمية الاجتماع الذي وصفه بأنه بداية جيدة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي اتُخذ بمبادرة من إثيوبيا خلال رئاستها لمجلس الأمن.

٣٩ - وأشار السفير سيك إلى المبادرات الجارية لتبسيط عمليات حفظ السلام، ولا سيما تخفيض عدد الموظفين في بعض البعثات، فشدّد على أن يكون تكليف القوات وفقا للحاجة. ورأى أيضا أن بعض البعثات من قبيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اللتين تسيران بالفعل على طريق النجاح، يحتاج إلى تعزيز من حيث الموارد البشرية والمادية من أجل توطيد المكاسب التي تحققت.

٤٠ - وتساءل السفير سيك أيضا عن الكيفية التي يمكن أن تتوصل بها الأمانة العامة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى اتفاق بشأن إصلاح حفظ السلام.

٤١ - السيدة نيكي هايلي، السفيرة والممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، أشادت أيّما إشادة بحفظة السلام، الذين ضحى بعضهم بروحه في خدمة الأمم المتحدة.

٤٢ - وفي موضوع إصلاح حفظ السلام، قالت إنه ينبغي النظر في ثلاث أسئلة أساسية هي:

(أ) هل لدى البعثات ما يكفي من ولايات وقدرات لنجاح مهامها؟

(ب) هل تترك البعثات، عند سحبها، البلدان أقوى مما كانت عليه في بدء البعثة؟

(ج) إذا لم يكن الأمر كذلك، كيف يمكن تغيير ذلك الوضع؟

٤٣ - وقالت إن الغاية من عملية الإصلاح ليست إجراء تخفيضات كبيرة في عدد الموظفين بقدر ما هي جعل البعثات أفضل وأكثر فعالية. ولذلك ينبغي زيادة مستويات الموظفين في بعثات حفظ السلام متى استلزم الأمر ذلك، وخفضها عندما يكون هناك فائض في عدد موظفي العمليات وتكون النتائج المتحققة غير كافية.

٤٤ - وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة تؤيد وضع مؤشرات أداء واضحة من شأنها أن تيسر اعتماد ولايات محددة الأهداف بدرجة أكبر، وكفالة الكفاءة في عمل البعثات.

٤٥ - وقالت السفيرة هايلي أيضا إن الوقت قد حان لمنح الأمين العام المرونة اللازمة لتنفيذ مبادراته الإصلاحية.

٤٦ - السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أشار إلى رؤية الأمين العام لعمليات حفظ السلام وسبل تطويرها. وفي هذا السياق، شدد على أهمية إعطاء الأولوية للمسائل السياسية من خلال كفالة أن تستند بعثات حفظ السلام إلى استراتيجيات سياسية واضحة، وأن تكون ولاياتها محددة الأهداف بدرجة أكبر، وأن تخضع لاستعراض استراتيجي دوري.

٤٧ - ورأى أيضا أن الحالة في الميدان ينبغي أن تيسر الانتقال من عمليات حفظ السلام ذات الطابع الثابت إلى عمليات أكثر دينامية. وسيتطلب ذلك إنشاء قدرات معينة، من قبيل الاستجابة السريعة وتحسين استخدام التكنولوجيا في البعثات التي لا تزال تفتقر إليها.

٤٨ - واختتم وكيل الأمين العام كلمته بالتشديد على أهمية دعم الشراكات مع المنظمات الأقاليمية والمنظمات دون الإقليمية، من قبيل الشراكة مع الاتحاد الأفريقي، في الحالات التي لا تتمثل تسويتها في نشر بعثة لحفظ السلام.

٤٩ - وأشار وكيل الأمين العام للدعم الميداني، أتول كاري، إلى أن تكلفة كل فرد من أفراد حفظ السلام انخفضت بنسبة ٢٣ في المائة على مدى السنوات العشرين الماضية، وشدد على أن ذلك قد تم دون أي تخفيض في نوعية الخدمات المقدمة.

٥٠ - وخلال المناقشة، شدد أعضاء الفريق العامل على أهمية تحسين الحوار الثلاثي فيما بين البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة ومجلس الأمن من أجل تيسير تنفيذ الولايات بشكل أفضل.

٥١ - وأشاروا إلى أنه ينبغي للولايات أن تحدد الأولويات وأن تكون أكثر ملاءمة للاحتياجات في الميدان. وينبغي أيضا اعتماد الولايات واستعراضها على أساس تدريجي ودوري وأن تنفذ وفقا لجدول زمني واضح يتضمن استراتيجية للخروج.

٥٢ - وبخصوص مسألة تبسيط عمليات حفظ السلام، شدد بعض أعضاء الفريق العامل على أهمية وجود مؤشرات أداء تزودهم بلمحة عامة أفضل عن حالة البعثات وتمكِّنهم من تحسين تحديد التغييرات التي ينبغي إدخالها. وشددوا، قبل كل شيء، على ضرورة التمويل المناسب، مما يعود بأثر مباشر على

فعالية العمليات. وأبرز بعض أعضاء الفريق العامل الحاجة إلى تعزيز دور ومكانة البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات صنع القرار وتمثيلها في مناصب قيادية في عمليات حفظ السلام.

٥٣ - وشدد أعضاء آخرون في الفريق العامل على ضرورة دعم المبادرات الإصلاحية للأمين العام والسماح له بالمرونة اللازمة لتبسيط تلك الجهود، مع المراعاة الكاملة لآراء الدول الأعضاء. وأبرز بعض الأعضاء أيضا مسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

هاء - تعزيز الحوار الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة

٥٤ - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اجتمع الفريق العامل للنظر في مسألة تعزيز الحوار الثلاثي.

٥٥ - ونُظِّم الاجتماع بالتعاون مع باكستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميسري العملية الجارية في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لتعزيز الحوار الثلاثي.

٥٦ - وتحدث ممثلا هذين البلدين في الاجتماع، وقدَّم إحاطات كلٌّ من مدير شعبة أفريقيا الثانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، جاك كريستوفيديس، وعضو المعهد الدولي للسلام، وكاتبة المقالة المعنونة: *التعاون الثلاثي: مفتاح كل شيء*، السيدة ألكسندرا نوفوسيلوف.

٥٧ - وقالت السيدة نوفوسيلوف إن التعاون الثلاثي ينبغي أن يكون مبدأ أساسيا للأمم المتحدة، حيثما لا تكون الكيانات نفسها هي التي تضطلع بتحديد الولايات، وتوفير الموارد المالية، والمساهمة بالأفراد النظاميين.

٥٨ - وأشارت إلى أن الدول الأعضاء جربت عدة مرات مبادرات في هذا الصدد، إلا أنها لم تسفر عن عملية منتظمة ومنهجية تتيح ترسيخ الممارسة مؤسسياً من خلال إنشاء إطار (على نحو ما دعا إليه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام)، كما أنها لم تمكِّن من الاستعاضة عن الاجتماعات العقيمة، التي تشكل عبئا إضافيا على جميع أعضاء مجلس الأمن وتعجز في الوقت نفسه عن تحقيق أي قيمة مضافة، بمشاورات تفاعلية تترك أثرا حقيقيا وتفيد جميع الأطراف.

٥٩ - وقالت إنه ينبغي تحديد الوقت والمكان المناسبين لتحسين تحديد الإطار الذي أشار إليه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لكي يعقد مجلس الأمن هذه المناقشات التفاعلية بشكل اعتيادي، بدلا من عقدها فقط بمبادرة من فرادى الأعضاء.

٦٠ - ورأت أساسا أنه ينبغي تحقيق التوازن بين الأبعاد الرسمية والأبعاد غير الرسمية من أجل تمكين العناصر الفاعلة الرئيسية - مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والأمانة العامة - من بناء مستوى الثقة اللازم لمعالجة المواضيع الحساسة.

٦١ - وقدمت الاقتراحات التالية بشأن شكل الاجتماعات:

المشاورات المنتظمة

٦٢ - قالت السيدة نوفوسيلوف إن المشاورات الثلاثية ينبغي أن تأخذ شكل جلسات مغلقة غير رسمية تعقد بانتظام بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأفراد شرطة. واعتبرت أن

١٠ بلدان من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة يمكن أن يكون عددا مناسبا لإجراء مناقشة مركزة. ومن المؤكد أن توخي درجة من المرونة سيكون ضروريا إزاء العدد الدقيق للمشاركين، ولكن ينبغي ألا تصبح الاجتماعات منتدى آخر لا يكون فيها أحد مستعد للكلام بصراحة وبشكل غير رسمي عن المشاكل الحقيقية.

طبيعة الاجتماعات

٦٣ - قالت السيدة نوفوسيلوف إن الاجتماعات، التي يمكن الإعلان عنها في البرنامج اليومي لمجلس الأمن، ينبغي أن تكون غير رسمية أساساً، من أجل تيسير الحوار البناء. ومن شأنها أن تشكل إطارا لتبادل الآراء بشأن عمليات حفظ السلام الجارية والتحديات الرئيسية التي تواجهها البعثات. والهدف منها هو كفالة أن يراعي واضع المسودة الأولى للولايات آراء وشواغل البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وأن تؤثر في إنشاء الولاية، دون المساس بصلاحيات مجلس الأمن في صنع القرارات.

الاجتماعات التي ستعقد قبل تجديد الولاية

٦٤ - قالت السيدة نوفوسيلوف إن المشاورات الثلاثية ينبغي أن تجري قبل تجديد ولايات البعثات، وأيضا قبل وبعد الاستعراضات الاستراتيجية الرئيسية التي تجريها الأمانة العامة وكلما طرأت أزمة كبيرة ترتبط بالبعثة.

التوقيت الدقيق للمشاورات

٦٥ - قالت السيدة نوفوسيلوف إنه يجب منح جميع الجهات صاحبة المصلحة الوقت الكافي لإعداد المساهمات التي تتوقع تقديمها في الاجتماعات. ويمكن أن تُعقد الاجتماعات فور الانتهاء من إحالة التقرير الأولي للأمين العام (الذي تطّلع عليه البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وأفراد شرطة) ويمكن أن تسبقها إحاطة من الأمانة العامة بشأن العناصر العامة للتقرير المقبل.

المشاركون

٦٦ - ينبغي أن يكون المشاركون خبراء لا ممثلين دائمين من أجل تفادي الإدلاء بالبيانات المعدة أو الرسمية. وينبغي أيضا أن تكون الاجتماعات سياسية وعسكرية، بالنظر إلى أن الجوانب العسكرية عادة ما تدخل في المعادلة. وهذا لن يحول دون عقد اجتماعات على مستوى أعلى بشأن قضايا أكبر، تحقيقا للفعالية في اتخاذ القرارات.

الرئيس قبل واضع المسودة الأولى

٦٧ - قالت السيدة نوفوسيلوف إن هناك مناقشة بشأن ما إذا كان ينبغي تنظيم الاجتماعات من جانب واضع المسودة الأولى لمشروع القرار (أو من جانب رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، من أجل صبغ الاجتماعات بصبغة مؤسسية. ويمكن أن يكون الحل الوسط لذلك هو عقد الاجتماعات بدعوة يوجهها واضع المسودة الأولى (الذي ينظم جميع الأعمال المتعلقة بمشروع القرار) على أن تُعقد في غرفة الاجتماعات القريبة من قاعة مجلس الأمن في مبنى الأمانة العامة.

٦٨ - وقالت إن الهدف العام هو وضع ما هو غير رسمي في إطار تنظيمي.

٦٩ - أما المتحدث الثاني، وهو السفير ونائب الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، السيد نبيل منير، فقال إن الاتصال والتشاور الفعالين فيما بين أصحاب المصلحة الثلاثة الرئيسيين - مجلس الأمن، الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة - ضروريان لتحقيق عمليات حفظ سلام تتسم بالفعالية وتقوم على النتائج.

٧٠ - وأشار إلى أن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة تشكل مصدرا حيويا للمعارف بشأن الحقائق في الميدان، ويمكن أن توفر لصانعي القرار معلومات موثوقة ومناسبة في العواصم وفي مقر الأمم المتحدة.

٧١ - وأشار أيضا إلى أن من الضروري أن تتمكن البلدان المساهمة بقوات من التعبير عن شواغلها بشأن المسائل المتصلة بحفظ السلام، والأهم من ذلك، أن تولى آراءها الاعتبار الواجب. ومن شأن الإصلاح الجاري لمنظومة السلم والأمن والاستعراضات الاستراتيجية المقبلة لبعثات حفظ السلام أن تتيح فرصة أخرى لتصحيح أخطاء الماضي والعمل من أجل بناء عملية تشاورية أقوى.

٧٢ - وقال السيد منير سعيد أن باكستان والمملكة المتحدة عقدتا في عام ٢٠١٧ مشاورات غير رسمية لصياغة توصيات ملموسة وعملية للتحسين، برزت خلالها نقاط النقاش الرئيسية الأربعة التالية:

(أ) هل ينبغي أن يكون شكل الاجتماعات رسمياً أم غير رسمي؟

(ب) كم مرة ينبغي أن تعقد الاجتماعات؟

(ج) ما هي الجهة التي ينبغي أن تعقد المشاورات؟

(د) ماذا ينبغي أن يكون مستوى الممثلين المشاركين في المشاورات؟

٧٣ - كما شاطر الأفكار التالية التي انبثقت عن المشاورات غير الرسمية:

(أ) تتمثل التحديات القائمة أمام إجراء حوار ثلاثي أكثر شمولا وموضوعية في نقص المعلومات الآنية، وضيق الوقت المتاح لأصحاب المصلحة للتحضير للاجتماعات، والتوقيت غير المنتظم للاجتماعات غير الرسمية؛

(ب) ينبغي أن تشمل المشاورات الثلاثية مزيجا متوازنا من الحوارات الرسمية وغير الرسمية، إذ إن لكلا النوعين مزاياه؛

(ج) ينبغي تنشيط الاجتماعات الرسمية من أجل الاستفادة القصوى من الفوائد التي تقدمها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تزويد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بالمعلومات ذات الصلة وفي أوانها لكفالة إجراء حوار موضوعي ومثمر قبل تجديد الولايات؛

(د) يمكن أن يضطلع الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن بدور أفضل بتيسير المناقشات الثلاثية غير الرسمية؟ وقوبلت مبادرة نيوزيلندا في هذا الصدد بترحاب كبير، ولكن هذه المبادرات غير الرسمية لا تزال متقطعة ويجب أن تصبح أكثر انتظاما وقابلية للتنبؤ من أجل تحقيق نتائج؛

(هـ) ينبغي استخدام الآليات القائمة من قبيل الفريق العامل واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام باعتبارها منتديات لإجراء مناقشات أعمق تهم الجميع بشأن الجوانب المعيارية لحفظ السلام؛

(و) يجب البت في ما إذا كان بإمكان البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أن تعقد اجتماعات غير رسمية أو ما إذا كانت تلك صلاحية الأمانة العامة ومجلس الأمن فقط؛

(ز) ينبغي أن يراعي جدول الاجتماعات الجدول الزمني لتقارير الأمين العام والاستعراضات والمواعيد النهائية المتصلة بتجديد الولايات، مما يتيح للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة الوقت الكافي للتحضير للاجتماعات.

٧٤ - وقال المتحدث الثالث، المنسق السياسي في البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السيد ستيفن هيكي، إنه ينبغي الاستفادة الكاملة من آليات التعاون الثلاثي العديدة القائمة بالفعل. وفي هذا الصدد، أشار إلى الأمور التالية:

(أ) أصبحت الاجتماعات الرسمية للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي يترأسها رئيس مجلس الأمن قبل تجديد الولايات ممارسة معتادة وأدرجت في برنامج عمل مجلس الأمن.

(ب) تعقد الأمانة العامة إحاطات منتظمة ومشاورات رسمية وغير رسمية على مستوى الخبراء مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وأعضاء مجلس الأمن طوال دورة حياة البعثة.

(ج) تُستشار البلدان المعنية المساهمة بقوات وأفراد شرطة أثناء الاستعراضات الاستراتيجية التي تجريها الأمانة العامة لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من أجل كفالة أن تتجسد آراءها على نحو واف في الاستنتاجات والتوصيات.

(د) يعقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام اجتماعات بشأن المسائل المواضيعية الشاملة والمسائل الخاصة بكل بعثة. تُدعى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة دائما إلى حضور هذه الاجتماعات، وأصبحت مشاركتها أفضل بقيادة السنغال.

٧٥ - يتخذ الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن، بما في ذلك نيوزيلندا في الماضي واليابان حاليا، مبادرات لتنظيم جلسات حوار أكثر فعالية.

٧٦ - لكن السيد هيكي اعترف بأنه رغم تلك المجموعة من النقاشات الثلاثية الرسمية وغير الرسمية، فلا يزال هناك شعور بغياب الحوار الحقيقي والفعال في الاجتماعات.

٧٧ - طرح بعض النقاط للتفكير فيها بغية تغيير هذا الوضع وجعل الاجتماعات أكثر إنتاجية.

٧٨ - ورأى أن عدد الاجتماعات والتوازن بين الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية يبعث على الرضا إلى حد ما. والسؤال المطروح هو كيفية الاستفادة بشكل أفضل من هذه الاجتماعات والمشاركة في المناقشات التي تجرى في وقتها بصورة فعالة للاسترشاد بها بشكل أفضل في وضع ولاية البعثات وتنفيذها وتجديدها.

٧٩ - وأكد الحاجة إلى ”أضلاع المثلث“ الثلاثة للاتفاق على مجموعة من المبادئ والامتثال لها من أجل كفالة ما يلي:

(أ) قدوم جميع الأطراف إلى الاجتماعات وهي مؤهلة على نحو كاف لتتمكن من المشاركة في تبادل الآراء بشكل بارز وشامل ويتسم بالفعالية والديناميكية؛

(ب) عقد المناقشات حسب الحاجة وبمهلة كافية للتمكين من التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية وجمع المعلومات منها مسبقا؛

(ج) الاتفاق على الهدف المرجو من الاجتماع والوثائق التي سيُنظر فيها وتُعرض بوضوح على جميع الأطراف مسبقا؛

(د) اتخاذ الاجتماعات، أكانت رسمية أم لا، الشكل التي يتميز بأكبر قدر ممكن من الفعالية؛

(هـ) الإعلان عن الاجتماعات قبل فترة طويلة من انعقادها لتمكين جميع الأطراف المعنية من حضورها.

٨٠ - واختتم السيد هيكي كلمته بالتأكيد مجددا على التزام المملكة المتحدة بعقد مشاورات ثلاثية غير رسمية قبل إنشاء وتجديد الولايات التي كانت المملكة هي الجهة التي وضعت مسودتها الأولى.

٨١ - واقترح السيد كريستوفيديس، بالإضافة إلى التوصيات المذكورة أعلاه، أن تعقد المشاورات بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن مشاريع القرارات قبل اتخاذ هذه القرارات، وأن يُستفاد من الفريق العامل بشكل استراتيجي معزَّز. وقال إن من شأن ذلك أن يمكِّن الأمانة العامة من تقديم المعلومات في غضون فترة زمنية معقولة، ولا سيما فيما يتعلق بالحوادث الخطيرة ومن الرد أيضا على الأسئلة التي تثيرها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

٨٢ - وخلال المناقشة، أقر أعضاء الفريق العامل بضرورة تنشيط الحوار الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأكد بعض الأعضاء ضرورة التفكير في إيجاد سبل كفيلة بتحسين بعثات حفظ السلام، والعمل على وضع ما هو غير رسمي في إطار تنظيمي، وتحقيق المساواة في حشد المشاركين الثلاثة في الحوار.

٨٣ - وأشار البعض إلى ضرورة دعوة جميع أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الأعضاء التي ليست من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، إلى حضور الاجتماعات غير الرسمية لتكون مستعدة بشكل أفضل للمناقشات بشأن مشاريع القرارات من خلال فهم آراء البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشكل أفضل.

٨٤ - وأيد عدة أعضاء في الفريق العامل المقترحات التي قدمها المتحدث بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الحوار الثلاثي. وأشار أعضاء آخرون إلى أهمية أن تُراعى أيضا التدابير المبينة في مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507، التي نقحها مؤخرا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن.

ثالثا - الخلاصة والتوصيات

٨٥ - شكلت المشاركة الواسعة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، في عام ٢٠١٧ وقبله في عام ٢٠١٦، في أعمال الفريق العامل ومساهمة الأمانة العامة الفعالة فيها دليلا على الاهتمام الشديد بأنشطة هذا الفريق.

٨٦ - وينبغي بالتالي تسخير هذه الاتجاه الإيجابي من أجل مواصلة تعزيز الحوار الاستراتيجي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

٨٧ - وفي أحدث اجتماع عقده الفريق العامل بشأن تحسين الحوار الثلاثي، والذي نُظِّم بالتعاون مع ميسري العملية التشاورية بشأن المسألة التي أنشأتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، أرسيت الأسس اللازمة لتوثيق التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بهدف ضم الجهود وتحقيق التآزر

بينها بهدف تجديد الثقة، وهو شرط مسبق لكفالة حوار مثمر بدرجة أكبر، ورفع سقف توقعات أصحاب المصلحة المتعددين.

٨٨ - وينبغي أن يعزز مجلس الأمن، واللجنة الخاصة، والأمانة العامة الجهود والمبادرات الرامية المتآزرة إلى تحسين التعاون الثلاثي، من أجل الترويج لعقد حوار مفتوح ومستمر بين مختلف العناصر الفاعلة وتعزيز المناقشات استنادا إلى تحليل متعمق وموضوعي للأوضاع في الميدان، بما في ذلك النظر في القدرات اللازمة لمعالجة هذه الأوضاع.

المرفق

اجتماعات الفريق العامل المعقودة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

الرقم	*التاريخ*	*المتحدث*	*الموضوع*
١	٢٦ نيسان/أبريل	السيد تابي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد القاسم واين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام السيد تشو تاي – يول، السفير ورئيس لجنة بناء السلام، والسيد تيتي أنطونيو، السفير، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.	بناء أوجه التآزر من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا: كيف تستطيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تعزيز شراكتهما الاستراتيجية؟
٢	٢٦ أيار/مايو	ريناتا دوان، رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام	حفظ السلام والاستخبارات: جمع المعلومات وتحليلها؛ آخر المعلومات والتعليقات الواردة من الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن وضع إطار للسياسة العامة
٣	٨ حزيران/يونيه	السيد عيسى كونفورو، السفير والممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة السيد صاموبل غايجي، قائد فريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إدارة عمليات حفظ السلام السيد ريتشارد أتوود، مدير مكتب نيويورك للمنظمة غير الحكومية ”الفريق الدولي المعني بالأزمات“	تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: التحديات والفرص
٤	٣ تشرين الأول/أكتوبر	السيدة نيكي هايلي، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، والسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد أتول كاري، وكيل الأمين العام للدعم الميداني	الاجتماع الاستثنائي مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام
٥	١٠ تشرين الثاني/نوفمبر	السيد نبيل منير، السفير ونائب الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة السيد ستيفن هيكي، المنسق السياسي، البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة السيد جاك كريستوفيديس، مدير شعبة أفريقيا الثانية، إدارة عمليات حفظ السلام السيدة ألكسندرا نوفوسيلوف، عضو المعهد الدولي للسلام وكاتبة المقالة المعنونة ”التعاون الثلاثي: مفتاح كل شيء“.	تعزيز الحوار الثلاثي فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة